مقدمة

بدأت ظاهرة السكن غير المشروع كرد فعل لعوامل متعددة، منها الاقتصادية والسياسية والديموجرافية والظروف الطبيعية، مما دفع العديد من سكان المناطق الريفية وغيرها، للنزوح نحو المدن والعواصم للإقامة على أطرافها، دون التقيد بقوانين ملكية الأراضي، ودون التقيد بنظم ولوائح التخطيط العمراني وعادة ما تشيد المساكن العشوائية من الصفيح أو الزنك أو الخشب أو الكرتون في شكل أكواخ متفرقة، وذات أزقة ضيقة يصعب تحرك المركبات داخلها وغالباً ما تفتقر مناطق السكن العشوائي للخدمات الضرورية كالصحة والصرف الصحي وخدمات الأمن وغيرها من الخدمات الأساسية وذلك أنشأ ما يسمى العشوائيات وتعد مشكلة العشوائيات من المشكلات المتداخلة الاطراف والمعاصرة التي نمت أوضاعها خلال فترات زمنية ليست قصيرة، فخلالها تشعبت جذورها بين اتجاهات وأوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية، فمع الزيادة السكانية التي شهدتها مصر منذ الستينات، وما صاحب ذلك من تغيرات اجتماعية واقتصادية ، أدت إلى استمرار تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدن، وكذلك التوجهات السياسية التي تركزت في تدخل الدولة في تثبيت القيمة الإيجارية وتوارث الوحدات ، وتراجع إعطاء شريحة محدودي الدخل الاهتمام الكافي بإنشاء ما يسمى بالاسكان منخفض

التكاليف خاصة بعد فترة السبعينيات التي شهدت إحجام القطاع الخاص عن البناء لهذه الفئة.

وأصبح من الصعب على الدولة بأجهزتها التنفيذية توفير متطلبات الاسكان المناسب لمختلف الفئات خاصة لذوي أدنى الدخول ، وذلك رغم التوجه الحكومي نحو تبني أفكار المسكن الاقتصادي والمسكن النواة، وغير ذلك من سياسات لم ينتج عنها رفع نسب معدلات البناء لهذه الفئة مما أدى إلى تزايد اتجاه الافراد للبناء على الاراضي الزراعية وغيرها من الاماكن في داخل أو خارج نطاق كردونات المدن بدون ترخيص أو مرافق وفي هذا الاطار وتناول ، مدخل للإرتقاء بهذه المناطق من خلال إستخدام الوسائل التكنولوجية المناسبة لإنشاء مساكن لمحدودي الدخل بمناطق لا عشوائية بمصر.

ولقد انتهجت فى هذا الجهد التعريف بالمشكلة وتاريخها والأسباب التى أدت إليها والجهود التى سبق بذلها ومعوقات تنفيذها المقترحات التى طرحها المختصون والله أسأل التوفيق .

أسامة عبد الرحمن